مجلة المنهل ـ المجلد: 07، العدد: 02 (2021 م) ـ ص ص 07 – 20
ISSN : 2437 – 1068 • EISSN 8392-2710

أثر القراءات القرآنية في تقرير قواعد التوجيه المنبثقة من الخلاف النحوي

The influence of the Quranic Readings in making orienting rules resulted from Arabic grammar contrast

عبد الفتاح دباز (*)
مخبر اللسانيات النصية وتحليل الخطاب
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)
dabbazabdelfattah@gmail.com

محمد رضا عياض
مخبر اللسانيات النصية وتحليل الخطاب
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)
aiadmedredha11@gmail.com

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/10/07	2021/11/01	2021/11/13

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تناول قضية التوجيه لما خرج عن قواعد الكلام العربي والقراءات القرآنية على وجه الخصوص، وما يمكن أن يكون اللبنة الأولى في استنباط قواعد للتوجيه كقواعد علم أصول الفقه، وذلك بتتبع مضان الخلاف المبرز لطرق التوجيه ودفع الاعتراض أو النقض للرد المتوهم من مخالفة القواعد اللغوية .

فنتج عن هذه الحيثية من كليات تقرر قواعد في التوجيه، مثل ترك التفضيل بين القراءات القرآنية وقبولها في غير القرآن فنقول فصيح وأفصح، وعدم التّمحل للخارج عن القواعد فلا نجد له وجها ولو ضعيفا في الكلام العربي فنتكلف له مما يؤدي بنا إخراج كلام الله عن المألوف من سجية العرب.

الكلمات المفتاحية: القراءات؛ الخلاف النحوي؛ توجيهها؛ تخرج؛ تعدد التحليل .

Abstract :

This research aims to tackling the orientation topic of which came out of Arabic speech rules and Quranic readings in particular, and what it may be the first block in the deduction of orienting rules like rules of Fikh principles science , and this by the following of contrast spots that shows orienting methods and getting rid of the objection or the annulment of the rejection believed mistakenly of being against language rules.

Resulted from this figure universals that establish the orienting rules, like avoiding to prefer one reading upon another and accepting it in places other than Quran so we say literary and more literary, and none trying, for which, rules are not applied when we don't find a figure even a weak one in the Arabic speech so we load ourselves which lead to getting out God's speech of the familiar of Arabic innate character .

Keywords: Readings; Grammar contrast; Orienting; Getting out; Analysis diversity.

(*) المؤلف المراسل.

1. مقدمة

ما من شك في حجية الاستشهاد بالقرآن الكريم كأصل في التقعيد، وفي الحكم النحوي عند التقرير، والترجيح عند التعارض، والتفسير للوجوه المتعددة، والتبرير في الخلاف، إلى غير ذلك من طرق السير في تحقيق المسائل، وفي الإجابة عم يشكل عن السائل .

إلا أن هذا مناط بالجهة التي ينظر لها في الاستشهاد؛ الأولى: الإثبات والنفي للاستشهاد بالقراءات القرآنية بين نحاة الكوفة والبصرة، ينتهي البحث فيه إلى صحة إثبات رد القراءات القرآنية عند المدرستين، وإذا ثبت فهو محصور قليل يعود الرد فيه إلا معنى حسن في نفي الخطأ عن كتاب الله لوجه لم يظهر لمن ردها ، أثبت من جاء بعده من النحاة الوجه من تلك القراءة المردودة؛ لحصول الاتفاق من القراء ، وعلماء العربية على أن القراءة ليس فيها مجالٌ للقياس إذا ما صح نقلُها ، ووافقت رسمَ المصحف.

والثانية: التوجيه للقراءات القرآنية عند التعارض الظاهر بين القواعد اللغوية والقراءات القرآنية، توجيها يحيل ألا بيان نقص الاستقراء للكلام العربي وأن ما يظهر من خلاف القواعد هو عين الصواب لوروده في كلام العرب فعاد النقص إلى القياس لا إلى القراءات .

وفي هذا الأخير بيان وتفصيل، بدايته من إدراك النحاة خصوصية العلاقة بين النحو والفقه، وتأثير أحدهما في الآخر؛ نتبين ملامح هذا التأثير في الدرس النحوي من خلال مقولة ابن الأنباري (ت 577 هـ) في مقدمة كتابه :الإنصاف في مسائل الخلاف إذ يقول: وبعد، فإن جماعةً من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين المشتغلين عليّ بعلم العربية.. سألوني أن أُلخص لهم كتابًا لطيفًا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة (ت 150 هـ)؛ ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب، فظهر بهذا العلاقة بين أصول الفقه والنحو بظهور علم أصول النحو.

وفي كليهما تدرس القواعد والضوابط؛ سواء فرق بينهما أم لا ، فهما الحدود والرسوم لكل العلوم ، وبما أن القاعدة هي الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة يفهم أحكامها منها. والضابط هو أمر كُلِّي يختص بباب واحد، ويقُصد به نظم صور متشابهة. فهل يمكن أن نضع منه قواعد، تضبط مسائل التوجيه للقراءات ؟

نجد مؤلفات في ذلك وهي على ضربين:

الضرب الأول: آراء وإلماحات في توجيه القراءات دُوِّنت تضمينًا وهي منثورة في بطون الكتب؛ والكتب التي احتفلت وربأت بالاحتجاج للقراءات أولها كتاب سيبويه ، قد احتفل بآراء احتجاجية، وفوائد توجيهية للأحرف والقراءات؛ فهو معتمدهم ومستندهم في تواليفهم.

الضرب الثاني: التصنيف المستقلّ في علم توجيه القراءات؛ يقول أبو حاتم السجستاني: «كان أول مَن سمع بالبصرة وجوه القراءات وألّفها وتتبّع الشاذّ منها فبحث عن إسناده؛ هارون بن موسى الأعور، وكان من القرّاء» في كتابه الموسوم بوجوه القراءات.

وثمة ملحظٌ يحسن التنبيه عليه، والإشارة إليه؛ وهو أن موارد، وطرائق، وأنواع التوجيه والاحتجاج للقراءات متنوعة؛ فتارةً يكون التوجيه بالنظائر، وتارةً بالتفسير، وتارة بالسياق، وتارة بالرسم، وتارة بالأحكام الفقهية، وتارة بالنحو، وتارة بالصرف، وتارة بأقوال العرب ولغاتهم، وتارة بشواهدهم الشعرية، إلى غير ذلك من الموارد التي اعتمد عليها واستند بها المؤلفون في توجيههم للقراءات.

لكننا لا نجد منها ما هو مؤلف كقواعد في ذلك، على فرضية أن يكون علما كعلم القواعد الفقهية، ولهذا جاء الهدف من هذا البحث، وهو النظر في أسلوب وطريقة التفكير لدى علماء التوجيه، في استنطاق العلوم اللغوية وغير اللغوية في توجيه القراءات القرآنية إلى درجة بيان وجوه الإعجاز.

فتم التوصل إلى بعض منها عسى أن تكون اللبنة الأولى في وضع علم قواعد التوجيه للقراءات القرآنية ، وجاء تسميت البحث " أثر القراءات القرآنية في تقرير قواعد التوجيه المنبثقة من الخلاف النحوي" .متبعين في ذلك المنهج الوصفي مع التحليل.

2. علاقة القراءات القرآنية بالعلوم اللغوية

تظهر العلاقة بين اللغة العربية والقرآن الكريم ،علاقة تشريف أخذتها اللغة العربية من القرآن الكريم، وهي باقية ببقائه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فلقد نزل القران بالعربية، **قال تعالى:﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:2].**

والعلاقة بين اللغة العربية والقراءات التي نزل بها القرآن الكريم، تتأكد باشتراط موافقة القراءة الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ من الوجوه؛ يقول ابن الجزري:" كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّانِيُّ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمَّارٍ الْمَهْدَوِيُّ، وَحَقَّقَهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَعْرُوفُ بِأَبِي شَامَةَ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافُهُ. (ابن الجزري، صفحة 9)

2،1.العلاقة بين اللغة والقراءات:

ولتوضيحها لابد من توضيح مطلبين مهمين في ذلك وهما:

2،1،1. عدم اشتراط درجة القوة في الفصاحة:

بل لا بد أن توافق القراءة اللغة العربية، ولا يلزم أن توافق الأفشى في اللغة؛ بل يكفي أن توافق أي وجه من أوجه اللغة، قال ابن الجزري: "وقولنا في الضابط "ولو بوجه" نريد وجهًا من وجوه النحو؛ سواء كان أفصح أم فصيحًا مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم. وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية.

2،1،2. المخالفة للقياس اللغوي غير مسقط للقراءة:

فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان "**بَارِئْكُمْ**"**[البقرة: 54]**، وهي قراءة أبي عمرو بخلف عن الدوري، و"**يَأْمُرْكُمْ**"**[البقرة: 67]**؛ وهي قراءة أبي عمرو بخلف عن الدوري، ونحوه.. وضم، "**الْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا**"**[البقرة: 67]**؛ وهي قراءة أبي عمرو بخلف عن الدوري، ونصب "**كُنْ فَيَكُونَ**"**[البقرة: 34]**؛ وهي قراءة أبي جعفر، وخفض "**وَالأَرْحَامِ**"**[النساء: 1]**؛ وهي قراءة حمزة، ووصل "**وَإِنَّ الْيَاسَ**" **[الصافات:123]**؛ وهي قراءة ابن ذكوان بخلف عنه، وألف "**إِنْ هَذَانِ**" **[طه: 63]**، وقرأها أبو عمرو بالياء وقرأها الباقون بالألف... وغير ذلك. (الرومي، 2003، صفحة 324)

2،2.القراءات القرآنية وعلم التوجيه:

ولتوضيح العلاقة بينهما ندرج مطلبين في ذلك:

2،2،1. جهود النحاة في الاستشهاد والتعليل أكبر سبب لتأسيس علم التوجيه:

فلقد بذل النحاة جهداً فائقاً لخدمة القرآن بمختلف قراءاته المتواترة والشاذة، فوجَّهوها بالتعليل المستند إلى الأصول المعتمدة عندهم، واستشهدوا على ذلك بالشواهد الفصيحة التي جمعوها من البوادي عبر رحلاتهم العلمية المديدة، وقد استندوا إلى هذه القراءات في تأصيل قواعدهم، وإرساء معالم الصناعة النحوية والصرفية، وضبط مفردات اللغة.

ومن المعلوم أن للقراءات الصحيحة شروطاً ومعايير تجعلها مقبولة، وقد اعتمدها النحاة واللغويون ، والبلاغيون، واستنبطوا منها الأصول التي بنوا عليها علومهم، وما خالف شروط القراءة الصحيحة عَدُّوه شاذاً. (الخراط، صفحة 47)

وهكذا اشتغل النحاة بتوجيه القراءات القرآنية، وليس غريباً أن يكون النحاة الأوائل الذين بنَوا صَرْحَ هذا العلم هم من القرَّاء كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد، ولعلَّ اهتمامهم بهذه

القراءات دفعهم إلى الدراسة النحوية المفصَّلة؛ لكي يلائموا بين ما سمعوا من القراءات وما روَوْه من كلام العرب ، وقد اجترأ بعض النحاة والمفسرين على تضعيف طائفة من القراءات المتواترة، التي خالفَتْ أصولهم المقررة في اللغة أو النحو والصرف، كما اجترؤوا على رَمْيها بالتخطئة، أو الخروج عن سنن العربية

ممَّا جعل فريقاً آخر من النحاة يَرُدُّون عليهم، ويُثْبتون خطأ هذا المنهج في التسرُّع إلى تضعيف قراءات تشتمل على شروط القراءة المتواترة. (الخراط، صفحة 50)

2،2،2. استقلالية علم التوجيه كجسر بين القياس اللغوي والخارج عم أطرد من كلام العرب:

وهذا ما أدى إلى ظهور علم توجيه القراءات:[و]هو علم غايته بيان وجوه القراءات القرآنية، واتفاقها مع قواعد النحو واللغة، ومعرفة مستندها اللغوي تحقيقا للشرط المعروف (موافقة اللغة العربية ولو بوجه)، كما يهدف علم التوجيه إلى ردّ الاعتراضات والانتقادات التي يوردها بعض النحاة واللغويين والمفسرين على بعض وجوه القراءات. (أحمد مفلح القضاة، خالد شكرى، و خالد منصور، 2001، صفحة 201)

وَهُوَ فَنٌّ جَلِيلٌ وَبِهِ تُعْرَفُ جَلَالَةُ الْمَعَانِي وَجَزَالَتُهَا وَقَدِ اعْتَنَى الْأَئِمَّةُ بِهِ وَأَفْرَدُوا فِيهِ كُتُبًا مِنْهَا كِتَابُ الْحُجَّةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، وَكِتَابُ الْكَشْفِ لِمَكِّيٍّ وَكِتَابُ الْهِدَايَةِ لِلْمَهْدَوِيِّ .

وَفَائِدَتُهُ كَمَا قَالَ الْكَوَاشِيُّ: أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى حَسَبِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ أَوْ مُرَجِّحًا؛ إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ تُرَجَّحُ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى تَرْجِيحًا يَكَادُ يُسْقِطُ الْقِرَاءَةَ الْأُخْرَى وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ لِأَنَّ كِلْتَيْهِمَا مُتَوَاتِرَةٌ وَقَدْ حَكَى أَبُو عُمَرَ الزَّاهِدُ فِي كِتَابِ الْيَوَاقِيتِ عَنْ ثَعْلَبَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا اخْتَلَفَ الْإِعْرَابُ فِي الْقُرْآنِ عَنِ السَّبْعَةِ لَمْ أُفَضِّلْ إِعْرَابًا عَلَى إِعْرَابٍ فِي الْقُرْآنِ فَإِذَا خَرَجْتُ إِلَى الْكَلَامِ كَلَامِ النَّاسِ فَضَّلْتُ الْأَقْوَى وَهُوَ حَسَنٌ.

وَتَوْجِيهُ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ أَقْوَى فِي الصِّنَاعَةِ مِنْ تَوْجِيهِ الْمَشْهُورَةِ وَمِنْ أَحْسَنِ مَا وُضِعَ فِيهِ كِتَابُ الْمُحْتَسِبِ لِأَبِي الْفَتْحِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسْتَوْفَ وَأَوْسَعُ مِنْهُ كِتَابُ أَبُو الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيُّ وَقَدْ يُسْتَبْشَعُ ظَاهِرُ الشَّاذِّ بَادِيَ الرَّأْيِ فَيَدْفَعُهُ التَّأْوِيلُ كَقِرَاءَةِ:﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعِمُ ﴾[الأنعام:14]، عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ لِلْمَفْعُولِ دُونَ الثَّانِي. (الزركشي، 1957، الصفحات 342-339)

وهذا ما يفسر لنا بداية هذا العلم" منذ وقت مبكر حيث كانت مسائله تبحث على شكل جزئيات متناثرة في كتب اللغة والتفسير وكتب معاني القرآن، ثم كان ابن جرير الطبري المفسر(ت 310 ه)؛ من أوائل من تتبعوا القراءات القرآنية توجيها وبيانا من خلال تفسيره «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» حيث اعتنى رحمه الله بذكر وجوه القراءات المختلفة وبيان وجه كل منها من حيث اللغة والاستشهاد لها ...

3،2.**ظاهرة تلحين النحاة للقراءات القرآنية:** حيث تعرض بعض النحاة بالانتقاد والردّ لبعض وجوه القراءات الصحيحة زاعما أنها خالفت مقاييس اللغة وقواعد النحو، وجاعلا ما قرره النحاة واللغويون هو الأصل الذي تحاكم إليه القراءات...

مع أن الدراسة المستفيضة أثبتت أن ما قرره النحاة من قواعد قاصر عن استيعاب جميع ما جاء في لغة العرب. (أحمد مفلح القضاة، خالد شكرى، و خالد منصور، 2001، صفحة 201)

ولابن جرير رحمه الله هنة في موضوع التوجيه وهي أن كان يوجه القراءتين أحيانا ويختار إحداهما على الأخرى، والحق أن القراءة ما دامت ثابتة في النقل مقطوعا بصحتها فهي معتمدة لا يفضل غيرها عليها، ويبدو أن مسألة التفضيل هذه أيضا نابعة من مقياس الأفشى في اللغة والأقيس في العربية.

وبعد الطبري جاء كثير من العلماء الذين اعتنوا بهذا الجانب عناية فائقة وأفردوا له كتبا مستقلة ومن هؤلاء: أبو علي الفارسي (الحسن بن عبد الغفار ت 377 هـ)، له كتاب بعنوان: الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد...، مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) له كتاب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها...، الحجة للقراءات السبع: لابن خالويه (ت 370 هـ) وهو كتاب مختصر يورد كل قراءة ويوجهها بإيجاز...،حجة القراءات: لأبي زرعة ابن زنجلة (ت نحو 410 هـ) ، الموضح في القراءات الثمان وعللها: لابن أبي مريم الشيرازي (ت بعد 565 هـ)... ومن مصادر التوجيه والاحتجاج كثير من كتب التفسير. (الشهري، 1431 هـ، صفحة 856)

ومن هذا المنطلق تأتي أهمية ومكانة التوجيه للقراءات إثباتا أو نفيا، أو تأويلا وقطعا لمعنى ظاهر أو خفي، ومن أجل تصور لمجال التوجيه في دراسة القراءات القرآنية، تأتي بعض قواعد التوجيه في المختلف فيه، في شتى مستويات اللغة: الصوتي، والصرفي، والتركيبي، والدلالي.

3. بعض قواعد التوجيه المنبثقة من الخلاف اللغوي

من خلال تتبع لفظ التوجيه تصريحا من الباحثين جاءت بعض القواعد التي تعتبر كلية شاملة يمكن عودة أبواب كثيرة إليها منها:

3،1.**ما له علاقة بالموجه**:

وهذا مطلب مهم إذ كما يشترط في المفسر شروط للتفسير كتاب الله، فكذلك الموجه للقراءات بل هو منه لعظم شأن القرآن فزلة العلم مضروب لها الدف، لكن إذا اجتهد فله نصيب من الأجر بين الموجه والتوجيه تتحدد نقاط هي قواعد في هذا المجال منها:

3،1،1. ليس لعلماء القراءات اجتهاد فيما يوجهون من القراءات:

ويتمثل ذلك في الإجابة عن سؤال: لماذا يورد علماء القراءات التوجيه ؟ .

مثاله: إذا سأل سائل:لم لم تدغم لام الفعل في النون في نحو:" **قُلْ نَعَمْ**" **[الصافات: 18]** "**وَجَعَلْنا**" **[الإسراء: 46]**، كما أدغمت اللام في الراء مع أن الصلة بين اللام والنون وبين اللام والراء واحدة من حيث التقارب أو التجانس؟.

فالإجابة: أن النون لا يدغم فيها حرف هي أدغمت فيه من حروف (يرملون) خشية زوال الألفة بينها وبين أخواتها من حروف الإدغام، وكيف ذلك، واللام مدغمة في النون في كلمتي: "**النَّاسِ**" **[الناس: 1]**، "**والنَّارِ**" **[غافر: 47]**؟.

فالإجابة: أن لام (أل) في كلمتي النَّاسِ* والنَّارِ* كثيرة الوقوع في القرآن الكريم وفى اللغة العربية، فالإدغام أتى تسهيلا للنطق، بخلاف لام الفعل فلم يكن كثيرا. وإظهارها ليس فيه مشقة، والحجة في ذلك السماع والنقل؛ وعليه هذا التعليل لا يدل على أن القراء هم الذين استنبطوا ذلك من عند أنفسهم، وإنما هو اتباع لما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم بالنقل الصحيح المتواتر، فالتجويد والقراءات كلاهما ثابت بالتوقيف والنقل الصحيح، وما يقال فى توجيه قراءة أو حكم من أحكام التجويد، إنما هو لبيان الحكمة أو العلة التى من أجلها كان الحكم. (ابن الجزري، صفحة 108)

وعليه فقواعد اللغة من حيث التأصيل فيها الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه في الأداء الصوتي، هو وجوب الإدغام بين اللام والنون للتقارب في المخرج، ومع ذلك لم تدغم في النون لكي تنتظم في صف واحد مع أخواتها من حروف الإدغام، وهذا التعليل يعلل به في القضايا اللغوية وما خرج عنه وجد ما كان الكلمة الواحدة وفي الأسماء خاصة.

وعليه ما جاء التوجيه في عدم ورود الإدغام في قراءة (قل نعم) لعدم ورود المشقة في النطق وهي العلة الموجبة للإدغام، وعليه زاد الأداء القرآني وجها، يبين ما يتماشى مع القواعد بموجب المقابل الذي يخرج ما لا يدخل في حد تعريف الإدغام فنقول الإدغام لقرب المخرج للمشقة في النطق فيخرج ما لم تكن فيه مشقة وهو في إدغام المتقاربين أولهما من فعل، وعليه ليس كل توجيه ينصرف لما خرج عن قواعد اللغة.

3،1،2. التوجيه يكون لما خرج عن مألوف الكلام مما يجزم بصحته من كلام الله . سبحانه وتعالى – وكلام رسوله ﷺ والكلام العربي :

مثاله ، يقول ابن جرير في تفسي **قوله تعالى:﴿ تولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[آل عمران:27]** .

وأولى التأويلات التي ذكرناها في هذه الآية بالصواب، تأويلُ من قال: "يخرج الإنسان الحيّ والأنعام والبهائم الأحياءَ من النُّطف الميتة ، وذلك إخراجُ الحيّ من الميت ، ويخرج النطفة الميتة من الإنسان الحي والأنعام والبهائم الأحياء ، وذلك إخراج الميت من الحيّ".

وذلك أن كل حيّ فارقه شيء من جسده، فذلك الذي فارقه منه ميت. فالنطفة ميتة لمفارقتها جسد من خرجت منه، ثم ينشئ الله منها إنسانًا حيًا وبهائمَ وأنعامًا أحياءً. وكذلك حكم كل شيء حيّ زايله شيء منه، فالذي زَايله منه ميت. وذلك هو **نظير قوله: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [سورة البقرة: 28]** .

وأما تأويل من تأوّله بمعنى الحبة من السنبلة، والسنبلة من الحبة، والبيضة من الدجاجة، والدجاجة من البيضة، والمؤمن من الكافر، والكافر من المؤمن ، فإن ذلك، وإن كان له وجه مفهوم، فليس ذلك الأغلب الظاهرَ في استعمال الناس في الكلام. وتوجيهُ معاني كتاب الله عز وجل إلى الظاهر المستعمل في الناس، أولى من توجيهها إلى الخفيّ القليل في الاستعمال. (الطبري، 2000، صفحة 309)

وعليه توجيه دلالة الكلام في القرآن إلى الغالب المستعمل، من باب الأولى فيه وليس ما خرج عنه بمردود مطلقا وأن كان خلاف الأولى.

3،1،3. ليس كل منقول يصح توجيهه:

مثاله ما جاء عن محمد بن عبد الله، ابن مالك في كتابه إيجاز التعريف في علم التصريف: [أوزان الاسم المجرَّد الثلاثي]:... وأهملوا مكسور الأول مضموم الثاني؛ لأنَّ الكسرة ثقيلة، والضمة أثقل منها، فكرهوا الانتقال من مستثقل إلى أثقل منه.

وردت على هذا الوزن كلمة (الحِبُك) في قراءة أبي مالك الغفاري. قال ابن جني في المحتسب: " وأمَّا الحِبُك – بكسر الحاء وضم الباء – فأحسبه سهواً. وذلك أنَّه ليس في كلامهم " فِعُل " بكسر الفاء وضم العين، وهو المثال الثاني عشر من تركيب الثلاثي، فإنَّه ليس في اسم ولا فعل أصلاً البتة، أو لعلَّ الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان: بالكسر: الحِبِك، والضم: الحُبُك، وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية توجيه ابن جني، ثُمَّ قال: " وهذا التوجيه لو اعترف به من عُزيت القراءة إليه، لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومَنْ هذا شأنه لم يعتمد عليه. (ابن مالك الطائي الجياني، 2002، الصفحات 1–2)

وعليه فإن المدافعين عن القراءات القرآنية وحتى الشاذة، لا يقبلون ما لا وجه له مما يخالف الكلام العربي من كل وجه.

3،2.ما له علاقة بحكم التوجيه ونوعيته:

لأن التوجيه اجتهاد في إصابة المعنى الخفي، فكان لابد من النظر فيه فهو ظني الدلالة، وعليه يخضع للنقاش والمراجعة وبيان ذلك في نقاط يمكن اعتبارها قواعد ومنها:

3،2،1. قد يقع التوجيه لكن لا يعتد به لما فيه من التكلف في التخريج :

مثاله:" قَالَ أَبُو الْعَلَاءِ الْوَاسِطِيُّ: إِنَّ الْخُزَاعِيَّ وَضَعَ كِتَابًا فِي الْحُرُوفِ نَسَبَهُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ فَأَخَذْتُ خَطَّ الدَّارَقُطْنِيِّ وَجَمَاعَةٍ أَنَّ الْكِتَابَ مَوْضُوعٌ لَا أَصْلَ لَهُ.

(قُلْتُ) : وَقَدْ رُوِّيتُ الْكِتَابَ الْمَذْكُورَ وَمِنْهُ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ بِرَفْعِ الْهَاءِ وَنَصْبِ الْهَمْزَةِ، وَقَدْ رَاجَ ذَلِكَ عَلَى أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ وَنَسَبَهَا إِلَيْهِ وَتَكَلَّفَ تَوْجِيهَهَا، وَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَبَرِيءٌ مِنْهَا. (الحَضْرَمي الإشبيلي، 1996، الصفحات 305-306)

ومنها قول ابن عصفور، وهو يتكلم على معتل العين:(وإن كان على "فِعَل" من الواو، بكسر الفاء وفتح العين، جَمعًا لَما قُلبت فيه الواو ياءً أو ألفًا، فإنَّ الواو تَنقلب فيه ياءً لانكسار ما قبلها، مع أنهم أرادوا أن تعتلَّ في الجمع كما اعتلَّت في المفرد. وذلك [نحو]: قامَة وقِيَم ودِيمَة ودِيَم وقِيمَة وقِيَم. والأصل "قِوَمٌ" و"دِوَمٌ"؛ لأنهما من: قامَ يَقُومُ ودامَ يَدُومُ. فإن كانت الواو لم تعتلَّ في المفرد لم تعتلَّ في الجمع، نحو: زَوج وزِوَجة وعُود وعِوَدة، إلَّا لفظةً واحدةً شَذَّتْ وهي: ثَورٌ وثِيَرةٌ. فذهب أبو بكر إلى أنَّ الذي أوجب قلبَ الواو ياءً أنَّ الأصل "ثِيارَةٌ" كحِجارة وذِكارة، فقلبت الواو ياء لأجل الألف التي بعدها. كما قلبت في سياط جمع سوط،... فلمَّا قَصَره منه بقيت الياء، تنبيهًا على أنَّه مقصور من ثِيارة، كما صَحَّ "عَوِرَ" حملًا على "اعْوَرَّ".

وذهب المبرّد إلى أنهم أرادوا أن يفرّقوا بين جمع "ثَور" الذي هو الحيوان، والثَّور الذي يراد به القطعة من الأَقِط، فقالوا في الحيوان: ثِيَرة، وفي الأقط: ثِوَرة، كما قالوا: نَشيانُ للخَبَرِ، وأصله نَشْوان، فرقًا بينه وبين نَشوانَ بمعنى سكران، ومنهم من ذهب إلى أنَّ الأصل "ثِوْرة" بالإسكان، فقُلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة، ثمَّ حرّك بالفتح ، وأُبقي الياء؛ لأنَّ الأصل الإسكان، ومنهم من علَّل ذلك بأنهم قد قالوا ثِيْرة وثِيرانٌ فقلبوا الواو ياء، فأحبُّوا أن يُجروا جمعه كلَّه على الياء، فقالوا: ثِيَرة، كما قالوا: ثِيْر وثِيران، كما حملوا: أَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ، على "يَعِدُ". وكلُّ ذلك توجيهُ شذوذٍ.12 فليس كل شاذ يؤول. وعليه فالخلاف فيه غير معتبر.

3،2،2. لكل توجيه حد يضبطه، وهو مزاحمة قاعدة أخرى في نفس الباب:

مثاله حد التوجيه الإعرابي مع القراءات القرآنية: نحو ما جاء في كتاب أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا :" تغيير المشتق ،أولا: من اسم فاعل إلى اسم مفعول... (مَلِكِ): قراءة **في قوله تعالى:** ﴿**مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ .ذكر الزبيدي القراءتين السابقتين، ثم عرض حجة الفريقين

وقد اشتد الخلاف بين العلماء في هذا الموضع إلى حد تكاد تسقط معه كل قراءة القراءة الأخرى، وهذا يتناقض مع ثبوت سند القراءتين ووجهيهما، وعدم اتصاف الرب بالصفتين اللتين يتبين له وجه الكمال فيهما؛ وقد رفض السمين الحلبي هذا الخلاف فقال: وهذا غير مرضي؛ لأن كلتيهما متواترة، ويدل على ذلك ما روي عن ثعلب أنه قال: " إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى. (القادوسي، 2010، الصفحات 208-209)

فالخلاف لا يعتبر إذا كان يسقط قراءة قرآنية صحيحة السند، يكون سببه التفضيل الناشئ عن تعصب لقراءة إقليم أو بلد لتلك القراءة.

3،2،3. ويمكن أن يتعدد التوجيه ويقبل: مثل ما جاء في كتاب : شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، المضاعف الساكن لامه للجزم أو للوقف: **[وإما قول تعالى﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾[النور: (52)]**" قراءة حفص فيه]... ونحن نلخص لك ما ذهبوا إليه في توجيه قراءة حفص، فنقول: ذهب النحاة في توجيه هذه القراءة أربعة مذاهب: أولها – وهو ما ذهب إليه الجمهور وعزاه المؤلف للزمخشري – وثانيها مذهب ذهب إليه عبد القاهر وحكاه عنه الجار بردى واختاره المصنف وذكر المؤلف أنه الحق، ... والثالث – وهو مذهب ذهب إليه أبو على الفارسي – وحاصله أن الهاء هاء الضمير المفرد المذكر، وأنها قد سكنت على لغة بنى عقيل وكلاب، وذلك أنهم يجوزون تسكين هاء ضمير المفرد المذكر إذا تحرك ما قبلها، ثم سكنت القاف من يتقه على لغة بنى تميم، تشبيها بنحو كتف، فالتقى ساكنان أولهما ليس مدة، فلو حرك الأول منهما على القاعدة لكان نقضا للغرض، فلذلك حرك الثاني، فعلى هذا جاز أن تكون قراءة حفص منه، والرابع أن الهاء هاء الضمير وأن القاف سكنت لا للتشبيه بنحو كتف في لغة بنى تميم، بل لتسليط الجازم عليها، كم سكنت اللام في " لم أبله "، وكما سكنت القاف في قول من قال:

(ومن يتق فإن الله معه * ورزق الله مؤتاب وغادى)**

(الحسين بن أحمد بن خالويه، 1401 هـ، صفحة 263)

وعلى هذا لا تكون قراءة حفص من باب التقاء الساكنين، كما أنها ليست كذلك على الوجه الذى ذهب إليه. (الإستراباذي، 1975)

وعليه فإن نظر النّحاة في طبيعة النظام التركيبي والعناصر التي يتشكل منها من حيث الأسس التي تحكمها والمعاني التي تتمثل بها، وبعد أن لاحظوا أن هناك أنماطاً تركيبية معينة تتحكم في نظام اللغة التركيبي جرّدوا منها هيكلاً نظريًّا، يُعدُّ قواعد نحوية يقاس عليها التوليد والتحليل، وتمثّل النظام المطرد في اللغة، بيد أن طبيعة اللغة الإنسانية التي لا تخضع للأحكام المطلقة واجهتم بأنماط أخرى تقلُّ اطّراداً، وتعكس شواهد بمستويات مختلفة شعرية ونثرية، فانبرى النّحاة لها بالتحليل وانقسموا فريقين، الأول يوجّه في ضوء المطّرد، والآخر يجعل من هذه التي تقل عن المطّرد قواعد ينقاس عليها، ومن ثَمَّ كثر التعدد في تحليل مثل هذه الشواهد التي خرجت على الأصول المطردة، وتشعبت المواقف منه من حيث التضعيف والجواز والرفض. (الجاسم، الصفحات 94-95)

وعليه فأن هذه القواعد تحيلنا إلى ظاهرة في التأليف تتقصى بيان أثر علم على علم ، أو قاعدة على قاعدة أو ضابط في مسألة على مطرد في قياس أو غير ذلك من المباحث، وبهذا تظهر الحكمة من الخلاف .

3،3.الخلاف النحوي والقراءات القرآنية:

وتتحدد معالم هذا الخلاف في:

3،3،1. أنواع الخلاف النحوي:

لأن" الخلاف على نوعين: خلاف تنوع، وخلاف تضاد. أما خلاف التنوع فهو أيضاً على نوعين: خلاف الأولوية، وخلاف الراجح والمرجوح،..[ف]خلاف التنوع: هو ما ينجم عن دليل، يعني: أن كل قول من الأقوال له دليل في المسألة،...وهذا الخلاف سنة كونية لا يمكن أن نقطعها بحال من الأحوال، فلا يصح أن يقال: توحدوا على قول واحد، **فإن الله تعالى قال: ﴿وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود:118]**، وقال مسلم في صحيحه : حدثنا عبد بن حميد ، حدثنا عمر بن يونس ، حدثنا عكرمة بن عمار ، حدثنا يحيى بن أبي كثير ، حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال : سألت عائشة – رضي الله عنها– بأي شيء كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يفتتح صلاته إذا قام من الليل ؟ قالت : كان إذا قام من الليل افتتح صلاته " : اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السماوات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم.

فهو يعلم أن الخلاف سنة كونية لها حكم عظيمة جداً، والله جل وعلا يفرق بين المختلفين، ولا يسوي إلا بين المتماثلين... وهذا النوع من الخلاف على قسمين: الأول خلاف الأولوية: وذلك بأن يصح للإنسان أن يعمل [بأحد القولين]، لكن قول يكون أولى من قول... أما النوع الثاني من خلاف التنوع فهو: خلاف الراجح والمرجوح: فلا بد أن يكون الحق هنا مع واحد من الاثنين... القسم الثاني: خلاف التضاد: وهو الذي لا ينجم عن أدلة، بل يكون مضاداً لقول معه دليل من الكتاب أو من السنة، لكن صاحبه قال به إما تعصباً لمذهب أو تعصباً ل... (عبد الغفار، بلا تاريخ) والخلاف بين النحاة غالبه من خلاف التنوع، لأننا لا نجد فيه الخلاف المتعدد بين الفرق في العقيدة والفقه، فهو محدود بين مدرسة البصريين والكوفيين في الغالب، وحتى ما يخرج عنه لا يكاد يتجاوزهما جامعا بينهما أو معتمدا على فرد من أعلامهما، أكبر دليل على ذلك أن الإجماع في علم ا لنحو، المراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة.

3،3،2.الفرق بين الخلاف النحوي والخلاف الفقهي: يقول ابن جني في الخصائص: وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا لأنه لم يرد في القرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص بذلك في كل الأمة، وإنما هو علم ينتزع من استقراء هذه اللغة

فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره ؛ إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان. **(جلال الدين السيوطي، 1989، الصفحات 159-160)**

وعليه فإن الخلاف النحوي في كثير من مباحثه يكون مداره على القراءات القرآنية ، و يظهر أثر ذلك في الاستشهاد بها لتقرير قاعدة، أو تنظيرا لكلية تندرج تحتها جزئيات، أو تقويماً لما شذ من القليل أو النادر المخالف للكثير، توجيها له بالنظير والمشابه والحمل على المعنى إلى غير ذلك من مسالك التعليل.

4. خاتمة

بعد التتبع لقضايا الاستشهاد بالقراءات القرآنية في تقرير قواعد التوجيه لما خرج عن القواعد اللغوية؛ توصلنا إلى النتائج التالية:

(1)- حصول الإجماع بين النحاة والقراء بعد ابن الجزري في الاستشهاد بالقراءات القرآنية كأصل في الاستشهاد.

(2)- يمكن حمل كثير من كلام النحاة في تلحين القراءات على مصطلح يخصهم لا يعني التنقص، بل يعني شدة التحري في تنزيه كتاب الله، بجعل الأفصح له في نظر الملحن لعدم بلوغه تواترها أو وجهها من العربية ، ولهذا نجده يكثر في بداية تدوين العلوم وقبل تسبع السبعة لابن مجاهد، وحتى بعد ذلك لقيام القراءة على صحة السند، فما صح عنده لم يصح عند غيره، ولهذا بقدر الضعف في علوم شروط القراءة: علم النحو وعلم الرواية وعلم رسم المصحف، ينشأ التلحين تبعا لذلك .

(3)ليس للنحويين استقراء للقرآن في جميع رواياته، ولهذا وجدث قوانين كثيرة لم يحتكموا فيها لأسلوب القرآن، فمنعوا أساليب كثيرة جاء نظيرها في القرآن.

(4)- أن القراءات القرآنية متواترة كانت أو شاذة تعطي للآيات القرآنية معاني جديدة، وقد تعاملوا مع هذه القراءات وكأنها آيات مستقلة حتى قيل: إن كل قراءة آية مستقلة من حيث دلالتها على المعنى. وهذا نظير التضمين في استعمال العرب ونظير التورية والتوجيه في البديع ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن ولذلك كان اختلاف القراء في اللفظ الواحد من القرآن قد يكون معه اختلاف المعنى؛ ولم يكن حمل أحد القراءتين على الأخرى متعينا ولا مرجحا.

(5)- أن مبنى الخلاف النحوي في الاستشهاد بالقراءات القرآنية، ما كان منها على لغة قريش هو الأصل في الترجيح، دون رد لما خالفها فلا تعامل معاملة الفرع بل هي أصل لغيرها من الكلام العربي فصاحتا وثبوتا.

(5)- أن علم التوجيه له علاقة وطيدة بقضية الأصل والفرع في مباحث أصول النحو.، ويظهر ذلك من خلال تعدد الأوجه في الجائز الذي تفرضه حتمية الخلاف المعتبر، والذي يجعله معتبر أن لكل طرف وجه من الصحة يعود فيه لأصل يتمسك به.

5. قائمة المراجع

1. أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه. (1401 ه). *الحجة في القراءات السبع* (الإصدار 4). (عبد العال سالم مكرم، المحرر) بيروت، لبنان: دار الشروق.

2. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. (1957). *البرهان في علوم القرآن* (الإصدار 1). (محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

3. أحمد بن محمد أبو بلال الخراط. (بلا تاريخ). *عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم*. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

4. شمس الدين ابو الخير ابن الجزري. (بلا تاريخ). *النشر في القراءات العشر* (المجلد 1). (علي محمد الضباع، المحرر) المطبعة التجارية الكبرى.

5. عبد الرازق بن حمودة القادوسي. (2010). *أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا*. رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم- قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة حلوان.

6. عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. (1989). *الاقتراح في أصول النحو وجدله*. (محمود فجال، المحرر) دمشق، سوريا: دار القلم.

7. عبد الرحمن بن معاضة الشهري. (1431 ه). *الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به*. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع.

8. علي بن مؤمن بن محمد أبو الحس الحَضْرَمي الإشبيلي. (1996). *الممتع الكبير في التصريف*. لبنان: مكتبة لبنان.

9. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي. (2003). *دراسات في علوم القرآن الكريم*.

10. محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكرى، و محمد خالد منصور. (2001). *مقدمات في علم القراءات* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار عمار – عمان (الأردن).

11. محمد بن الحسن الرضي نجم الدين الإستراباذي. (1975). *شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب*. (محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، و محمد محيى الدين عبد الحميد، المحررون) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

12. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري. (2000). *جامع البيان في تأويل القرآن* (الإصدار 1، المجلد 6). (أحمد محمد شاكر، المحرر) مؤسسة الرسالة.

13. محمد بن عبد الله بو عبد الله جمال الدين ابن مالك الطائي الجياني. (2002). *إيجاز التعريف في علم التصريف* (الإصدار 2). (محمد المهدي عبد الحي عمار سال، المحرر) المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

14. محمد حسن عبد الغفار. (بلا تاريخ). *القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه*. تم الاسترداد من http://www.islamweb.net

15. محمود حسن الجاسم. (بلا تاريخ). *أسباب التعدد في التحليل النحوي*. حلب، سوريا.